النظام الفيدرالي والنزاعات الاثنية اثيوبيا بعد عام 2020 انموذجا

م. علي عباس عبيد
جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية- قسم النظم السياسية
ali.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث :
تعدّ إدارة النزاعات الإثنية في الأنظمة الفيدرالية الحديثة موضوعًا معقدًا يتطلب فهمًا عميقًا للتركيبات السياسية والاجتماعية في الدول متعددة الأعراق ، وتُستخدم الفيدرالية كأداة لإدارة التنوع الإثني، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وفي افريقيا تُظهر الفيدرالية قصورًا في إدارة النزاعات الإثنية بسبب عدم تحقيق التصميم المؤسسي الفيدرالي للمعايير المطلوبة لإدارة التنوع بفعالية كما ان الفيدرالية غالبًا ما تُختلط مع اللامركزية، مما يؤدي إلى نتائج غير مرضية في إدارة النزاعات الإثنية في الدول متعددة الأعراق وان التجارب في أفريقيا ومن ضمنها اثيوبيا تُظهر أن الفيدرالية وحدها ليست كافية لحل النزاعات الإثنية، بل يجب أن تُدعم بمؤسسات ديمقراطية قوية وتصميم مؤسسي مرن يتكيف مع الخصائص كما ان إثيوبيا في إطار نظامها الفيدرالي، شهدت زيادة ملحوظة في النزاعات الإثنية منذ عام 2020 هذا النظام، الذي أُسس بعد سقوط النظام العسكري في عام 1991، يهدف إلى منح الحكم الذاتي لمختلف الجماعات الإثنية ومع ذلك، أدى هذا الهيكل إلى تفاقم النزاعات بين تلك الجماعات.

الكلمات المفتاحية : النظام الفيدرالي ، النزاعات الاثنية، اثيوبيا، الحكم الذاتي.

المقدمة introduction

مرت أثيوبيا بأوضاع هيمنت فيها جماعات النخبة وحصل فيها اضطهاد للاقليات وغابت فيها الديمقراطية والمساواة لعقود، كما سادت فيها العصبية والاقصاء والتهميش والتمييز سواء كان ذلك بشكل علني أو ضمني وقد حاول الدستور الأثيوبي التعامل مع المسائل التاريخية ومن ثم السائدة ويعتبر نضال القوميات رد فعل طبيعي ضد الظلم وانعدام المساواة . -تشمل الحركات القومية العرقية جبهة تحرير شعوب أرتيريا وجبهة تحرير اوروموا وجبهة تحرير افار وجبهة أوجادين للتحرير الوطني وجبهة تحرير شعوب تيجراي التي شاركت سبعة وعشرين جماعة سياسية ، أغلبيتها (من الامم والقوميات والشعوب) ، في مؤتمر ميثاق الفترة الانتقالية عام 1991م ، اذ يبدأ الدستور الحالي لجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بهذا البيان " نحن شعوب وقوميات وأمم أثيوبيا نلتزم بقوة في الممارسة الكاملة والحرة في حقنا في تقرير المصير وبناء مجتمع سياسي أساسة سيادة القانون وقادر على ضمان سلام دائم ويكفل وجود نظام ديمقراطي والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية الفردية والشعبية والعيش معاً على أساس المساواة ودون تمييز ديني أو ثقافي أو قائم على النوع ، وقد اشار الدستور إلى كل يتعلق بالتعددية الثقافية واللغوية والحكم الذاتي للأقاليم وفصل الدين عن الدولة والشفافية مسائلة الحكومة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وهيكل الولايات والمناطق الفيدرالية وتقسيم السلطات ولم يكن تفجر الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر 2020 أمرًا مفاجئًا، إذ سبقه تصاعد في موجات العنف متعددة الأبعاد لأكثر من خمس سنوات، كشفت عن العديد من مظاهر الوهن في بنية الدولة الإثيوبية وفي النموذج السياسي الذي تم تبنيه منذ مطلع التسعينيات القرن الماضي والقائم على "الفيدرالية الإثنية" بما تضمنته من اختلالات متعددة على مستوى علاقات حكومة المركز بحكومات الأقاليم، وعلى مستوى علاقات حكومات الأقاليم بعضها البعض، ومع استهلاك مختلف الأطراف في إثيوبيا الحلول السياسية للأزمات المتراكمة واحدًا تلو الآخر، تنامت فرص اللجوء للعنف على نحو ما تفجر بحدة في يوليو 2020 في إقليم أوروميا، قبل أن يتسبب إجراء حكومة إقليم تيجراي الانتخابات الإقليمية في سبتمبر من العام نفسه بإرادتها المنفردة وبالمخالفة لقرارات المجلس الفيدرالي في جعل إقليم تيجراي المرشح الأول لإطلاق التفاعلات الصراعية على نطاق واسع.

• **أهمية البحث**

تأتي أهمية البحث في إن الفيدرالية ليست نظامًا جامدًا يهدف إلى عزل الوحدات المكونة للدولة، بل هي إطار مثالي لتعزيز التفاعل الإيجابي بين تلك الوحدات، مما يؤدي في النهاية إلى بناء قيم مشتركة ضمن إطار الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من أن الفيدرالية تُعد من أبرز الأساليب لإدارة التنوع الإثني، الا انها قد تصبح عاملاً مسببًا للصراعات الإثنية، خاصةً عندما تكون مؤسسات الدولة الاقتصادية والإدارية ضعيفة أو غير متوافقة مع النظام الفيدرالي.

• **هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحليل الخصوصية الإثنية للنظام الفيدرالي والآثار المترتبة في بناء الدولة ووحدتها مع تقييم تأثير الفيدرالية الإثنية على الاستقرار السياسي وتقييم أسباب النزاعات العرقية في ظل النظام الفيدرالي الإثيوبي ودور الفيدرالية في تمكين القوميات الإثيوبية سياسيًا وثقافيا.

• **إشكالية البحث**

تنطلق اشكالية البحث في مجموعة من التساؤلات الاتية :-

-هل استطاع النظام الفيدرالي في اثيوبيا ان يعالج النزاعات الاثنية ؟ .

- هل عملت الفيدرالية على تحقيق ادارة التنوع في اثيوبيا وكيف انعكس ذلك على الاستقرار السياسي ؟

- هل استطاعات الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا على اسقاط حكومة الإقليم والسيطرة على كامل مساحته وتنصيب حكومة جديدة موالية ؟ وكيف تم مواجهة الحروب الداخلية وحركات التحرير ؟

• **فرضية البحث**

إنّ النظام الفيدرالي في إثيوبيا يواجه تحديات كبيرة نتيجة النزاعات الإثنية المتزايدة الامر الذي يتطلب جهودًا مكثفة لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق استقرار شامل كما تُعد الصراعات الإثنية في إفريقيا من الظواهر القديمة والعميقة، اذ تعود جذورها إلى التنافس على الثروات والسلطة، وهو ما عززه المستعمر خلال فترة الاستعمار.

• **منهجية البحث**

نظرًا لطبيعة هذا البحث التي تتناول وصف وتحليل النظام الفيدرالي والنزاعات الاثنية في اثيوبيا، مع التركيز على المرتكزات والتسلسل الزمني لتطور هذا النزاع، فقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي في بيان النشأة التاريخية لهذا النظام وكذلك المنهج الوصفي التحليلي ويعد هذا المنهج من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الباحثون والمحللون لفهم وتفسير العمليات السياسية والمشكلات المعاصرة.

• **هيكلية البحث**

نظراً لأهمية هذا البحث فقد تم تقسيمة الى مطلبين ثم خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات تناول المطلب الاول منه الاطار النظري للفيدرالية والنزاعات الاثنية اما المطلب الثاني فتناول إثيوبيا والنظام الفيدرالي التوازن المعقد بين التنوع الإثني والوحدة الوطنية .

المطلب الاول

الاطار النظري للفيدرالية والنزاعات الاثنية

The theoretical framework of federalism and ethnic conflicts

إن محاولة فهم مفهوم الفيدرالية (Federalism) تستدعي بالضرورة تحديد مفهوم الدولة (State) ومن ثم الدولة الفيدرالية (Federal State). بمعنى آخر، تظل فكرة الفيدرالية معلقة ما لم ترتبط بالدولة. فعندما لا ترتبط الفيدرالية (كشكل ومضمون) بالدولة، يصبح الحديث عن دولة غير فيدرالية، أي دولة بسيطة. أما عندما ترتبط الفيدرالية بالدولة، فإننا نتحدث عن دولة فيدرالية، أي دولة مركبة. ورغم اختلاف مفاهيم الدولة وفقًا للاتجاهات الفلسفية والفكرية والقانونية، فإن مفهوم الفيدرالية يبقى متفقًا عليه عمومًا كونه يشير إلى توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والاقاليم ومنذ أن ظهر مفهوم الإثنية وانتشر في العصر الحالي [1] لا يزال يعد من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف حول معانيه ودلالاته. فقد اعتبره البعض جماعة ذات وضع خاص في سماتها أو مقوماتها،

([1]) اسماعيل الغزال: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ط1، بيروت، 1982، ص99-100.

بينما رأى آخرون أن الإثنية تعني الأقلية، في حين اعتبرها آخرون بمثابة الأمة. فما الذي نعنيه بالإثنية؟ وما هي أبرز مقوماتها التي تميزها عن المفاهيم الاخرى ، وسنتناول وفقاً لذلك هذا المطلب كالاتي :-

اولا- مفهوم الفيدرالية والنزاعات الاثنية

First: The concept of federalism and ethnic conflicts

1- الفيدرالية

ان الفيدرالية هي نظاماً قانونياً ودستورياً يعتمد على التوافق والاتفاق بين وحدات سياسية، حيث يحتفظ كل جزء منها بسيادته الإقليمية والسياسية بناءً على أسس الرضا والطوعية، دون الحاجة إلى الانفصال. يمنح هذا النظام الأجزاء استقلالية، مع المساهمة في تشكيل وإدارة السياسة العامة للفيدرالية، التي تُنظم من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الأعضاء أو الحكومات المحلية وفي إطار النظام الفيدرالي، تُقسم السلطة السياسية بين الحكومة الفيدرالية من جهة وحكومات الأقاليم المحلية من جهة أخرى [2] .كما يجب تحديد شكل وحدود سلطات كل منهما بشكل دقيق، ويعتبر الدستور الأداة الأساسية لتحقيق ذلك بشكل عام، تركز الحكومة الفيدرالية على القضايا الوطنية والقومية، بينما تتعامل حكومات الأقاليم أو المحافظات مع المشكلات التي تهم المصالح السياسية المحلية ،وبالتالي يُعد مفهوم الفيدرالية ديمقراطيًا بما يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية ومع ذلك، فإنه لا يتوافق تمامًا مع المفهوم الشعبي للديمقراطية، الذي يعتمد على احترام حقوق الأفراد ومراعاة الإجراءات الدستورية وحكم القانون، اما عن الدولة الفيدرالية فهي اتحاد دول يخضع جزئياً لسلطة مركزية واحدة - السلطة الفيدرالية- وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي ودستوري وإداري وقضائي - سلطة الدول الأعضاء [3] وكذلك مجموعة من الدويلات/ الولايات تخضع في بعض الأمور لسلطة واحدة، وتستقل ببعض الأمور، فتخضع بشانها لسلطاتها الخاصة [4] وتمثل شراكة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية، أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة اعلى فوق الدول المشاركة [5]

وبذلك يمكن القول ان الدولة الفيدرالية هي الدولة التي تقوم فيها السلطة على مبدأ توزيع السلطات والتنسيق بينها، عبر وجود اتفاق مشترك على اتخاذ إجراءات معينة بمعزل عن الطرف الآخر، وإجراءات أُخرى معه، وتنعم حكومات الدول الأعضاء بالسيادة ضمن دائرة نفوذها، تؤدي هذه الدول مهاماً مختلفة ضمن إطار عمل مشترك، لا بصيغة التابع، بل بصيغة الاستقلال واتصالها المباشر مع الشعب وفق دستور يحدد صلاحيات كل منهما، ومنح المسؤولية القضائية إلى محكمة دستورية لاتخاذ قرارات ملزمة في حالة نشوء صراعات تتعلق بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات وتنشا الدولة الفيدرالية بإحدى طريقتين هما: [6]

أ. من خلال اتفاق دول مستقلة في الاتحاد ما بينهما ميثاق اتحادي، أو ما يسمى الاتحاد (بالتجمع أو الانضمام) وبموجب هذه الطريقة تتحد عدة دول مستقلة أو تنضم إلى بعضها وتقيم دولة واحدة اعلى من الدول الأعضاء - دولة مركبة-. وهذه هي الطريقة الاعتيادية والغالبة لنشوء الاتحاد الفيدرالي مثل: (الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، كندا، استراليا، اتحاد جنوب افريقيا).

وفي ظل هذه الطريقة، نجد ان حقوق الدول الأعضاء تكون كبيرة نسبيا، لأن الدول المستقلة التي تؤسس الفيدرالية لا تتنازل لحكومة الاتحاد إلا بقدر محدود من السلطات، وبالحد الضروري لديمومة الاتحاد، وتحتفظ بالسلطات الأُخرى، أي: أنها تحاول التضييق كثيرا من سلطات الاتحاد.

([2]) كمال الغالي: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية، جامعة دمشق، ط2، 1976، ص91.

([3]) محمد عمر مولود: الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنموذج سياسي (العراق انموذجا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2009، ص15-18.

([4]) رونالد ل. واتس: الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، ت/ غالي برهومة، ومها البسطامي ومها تكلا، طبعة خاصة، كندا، 2006، ص3

([5]) حسين بن حمزة (تحرير): الفيدرالية، نشأتها ونظامها السياسي، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2007،ص 59

([6]) اسماعيل الغزال،القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، مصدر سبق ذكرة ، ص99-100.

ب. نتيجة تفكك دولة موحدة (بسيطة) إلى عدة دويلات صغيرة - دول أعضاء- وترتبط بعدها في نظام الدولة الموحدة. مثل: (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا، الهند).

وتنتهي الدولة الفيدرالية بأحد الأسلوبين: [7]

- الأسلوب الأول: تحول الدولة الاتحادية إلى دولة موحدة (بسيطة) بحيث تصبح فيها الدويلات مجرد أقسام أو وحدات إدارية بعد ان كانت وحدات سياسية متميزة، وهذه هي الوسيلة الطبيعية والغالبة في العمل لانقضاء الدول الاتحادية.

- الأسلوب الثاني: انفصال الولايات كل عن بعضها، وتحولها إلى دولة بسيطة مستقلة ومتميزة كل منها عن الأُخرى.

2- الاثنية

من الناحية اللغوية، يشير مصطلح "الاثنية" إلى أصول الشعوب التي لم تتبنى النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة. في الثقافة اليونانية القديمة، كان يُعتبر الاثنيون أفرادًا مُبعدين عن ثقافتهم، لكنهم لم يكونوا جزءًا من المدينة ، كما يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة الأشخاص غير المسيحيين في السياقات الكنسية تُشير "المدينة" في السياق الكنسي إلى مجموعة من العادات، كما تشمل مصطلح "الاثنيين" الأشخاص غير المسيحيين اما من الناحية الاصطلاحية، ظهر هذا المصطلح في المعجم العلمي عام 1896 على يد فاشي دو لابوج، الذي يُعتبر مؤلف كتاب "التصنيفات الاجتماعية (Les Sélections Sociales) "أول من استخدم مصطلح "الاثنية"، حيث اعتبرها تجمعًا طبيعيًا. وقد قام جورج مونتوندون، بالتعاون مع ليود واغنير، بتطوير هذا المصطلح في عام 1941، حيث ميز واغنير بين الاثنية والقومية وفي الأنثروبولوجيا الفرنسية، تُعتبر الاثنية والقبيلة مرادفين، بينما في السياق الإنجليزي، تشير القبيلة إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، بينما تعني الاثنية تجمعًا ناتجًا عن مجموعة من العناصر العرقية المختلفة نتيجة لتأثير الأحداث التاريخية. وفقًا لإريك إريكسون، تتضمن الاثنية أفكارًا تتعلق بنمط العلاقات بين الأفراد أو الجماعات الذين يشتركون في ميزات ثقافية معين .[8] تُعرف الجماعة الإثنية بأنها مجموعة اجتماعية تُنشئ نظامًا داخليًا يتيح لأعضائها اكتساب هوية جماعية مشتركة، تستند إلى الاعتقاد في الأصل المشترك. يُسجل ماضي هذه الجماعة في الذاكرة الجماعية، حيث تُعتبر الأساطير والذكريات والأحداث رموزًا تعكس تراثًا ثمينًا يعود إلى أسلافهم. يتشارك معظم الأعضاء، بشكل واقعي أو رمزي، حياة أو مصيرًا مشتركًا، والذي قد يتجلى في مجموعة من العادات والتقاليد التي تُعرف بثقافة خاصة وتعتمد على التفاعل المتبادل.

إن الشعور بالانتماء إلى الجماعة والرغبة في الالتزام بالمعايير تشكل نظامهم التنظيمي، الذي يمكن أن يكون علاقة اجتماعية مغلقة أو مفتوحة، مما يساعد على الحفاظ على حدودهم مع الجماعات الأخرى، خاصة من خلال تفضيل الاتصالات والتبادلات وبإختصار، تُعتبر الجماعة الإثنية مجموعة اجتماعية يتشارك أعضاؤها في هوية جماعية تُعرف بالإثنية، والتي تتجذر في ثقافة خاصة تهدف إلى ضمان استمرارية حياتهم وعيشهم من جيل إلى آخر وتتسم الاثنية بخصائص عدة منها منها اللغة والقيم والإقليم والعادات، فضلاً عن الوعي بانتماء أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة، ومع ذلك فأن الاثنيات في العديد من الدول قد تكون متنوعة ومعقدة.. [9]

ثانيا- اسباب النزاعات الاثنية في الدول الافريقية

Second: Causes of ethnic conflicts in African countries

تعد ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية على غرار القومية ، البيئة قضايا الترابط الاقتصادي ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، وعليه فقد كانت محل دراسة من قبل العديد من المقاربات النظرية التي أرادت معرفة الأسباب المؤدية لها كما ان مشكلة الإثنية في إفريقيا تعتمد

([7]) إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية (الدول والحكومات)، ط1، منشاة المعارف الاسكندرية، مصر، 2003، ص179.

([8]) عبد الحكيم عموش ، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1994 ، ص52

([9]) هشام محمود الأقداحي ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، ط1، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 84

إلى حد كبير على مستوى فعالية المؤسسات الدولية أو الثقافية في التعامل مع متطلبات التنوع ، والتأكيد على تثبيط الفساد وتبني الشفافية والحكم الراشد إذ تعتبر كلا من جنوب إفريقيا ونيجيريا نموذجين رائدين في إدارة التراعات الإثنية، إلا أن استمرار فساد النخب النيجيرية لم يلغ التنافس والنزاعات الإثنية في فترات متقطعة خاصة حول الموارد على عكس جنوب إفريقيا ولكن على الرغم من قرب تحليل المقاربة النظرية إلى الواقع العملي لكن ذلك لم يعفيها من الانتقادات ومن أبرزها : [10]

1- استمرارية التراعات الإثنية في مناطق متفرقة من العالم أبرزها منطقة البحيرات العظمى على الرغم من تلاشي الاستعمار.

2- ليست كل التراعات الاثنية هي بالضرورة مدعمة من قوى خارجية.

3- لا يمكن التركيز فقط على دور النخب السياسية على المستوى الداخلي في تأجيج التراعات الإثنية واعتبارها هي العامل المستقل في حين أن الجماعات الإثنية هي العامل التابع .

كما ان ظاهرة النزاعات الإثنية تعد من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية ، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة منها، والتي أصبحت ظاهرة كاملة بشمولها معظم دول القارة، في حين كرست وسائل الإعلام الغربية صورة قاتمة عن إفريقيا بشكل مترادف بين حالات العنف والتراعات الإثنية والتي ظل فيها الوضع بائس ومن الأسباب المؤدية إلى حدوث النزاعات الإثنية في الدول الإفريقية هي الحرب الأهلية والتراع الإثني، والتي يجب التفريق بينهما ، وذلك كون العديد من الدراسات تتعامل مع المصطلحين في إطار واحد وعليه يمكن تحديد نوعين من الحروب الأهلية على النحو الآتي: [11]

-الحروب الأهلية الإثنية: حيث ينشب التراع في هذه الحروب بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة في أقاليم معينة من الدولة، لغرض الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أوسع أو تعديل بعض السياسات الحكومية في مجال التوزيع والمشاركة السياسية، وفي حالة الحروب الأهلية الإثنية تلعب الإثنية دوراً بالغ الأهمية حيث تتم صياغة مطالب وأهداف الحروب الأهلية الإفريقية على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية المشاركة في هذه الحروب وتمثل هذه المطالب والأهداف الإثنية الإطار النظري العقائدي المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة كما تتبلور على أساسها الأهداف التي تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح، وعليه تكون الإثنية أساساً للاستقطاب الحاد داخل القمع ، كما يسمح للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية للقتال ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى المناوئة .

-الحروب الأهلية غير الإثنية: وهي الحروب غير المرتكزة على أسس إثنية، وتكون جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة في مجالي التوزيع والمشاركة تجاه جميع جماعات القمع أو بعضها، وتتسم هذه الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات في هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية وربما تنشأ الحروب الأهلية في هذه الحالة بسبب العوامل الاقتصادية كالفساد و عدم العدالة والتمايز الاقتصادي والصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث والتضخم والمنافسة على الموارد وبذلك نخلص إلى أن الحرب الأهلية تأخذ الطابع الاثني إذا ما قامت على أسس إثنية وكانت مطالبها وفقا لهذا المعيار، ولا تكون الحرب الأهلية ذات بعد اثني إذا ما استندت إلى عوامل سياسية أو إيديولوجية وغيرها .

([10]) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر 2004 ، ص 3

([11]) محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، ط1 ، الدار العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 ، ص 158

المطلب الثاني
اثيوبيا والنظام الفيدرالي
التوازن المعقد بين التنوع الإثني والوحدة الوطنية

Ethiopia and the Federal System
The Complex Balance Between Ethnic Diversity and National Unity

تُعد الفيدرالية نظامًا جذابًا وفعالًا من الناحية المعيارية لإدارة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المعقدة على المستويات الوطنية والإقليمية. فهي تقدم مقاربة جديدة للمؤسسات الحكومية المترابطة وذات السيادة، ويعود هذا الانطباع إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث واجهت الدول الإفريقية المستقلة تحديات كبيرة في بناء دول قومية مستدامة وفي تلك الحقبة، اعتبر القادة والنخب الإفريقية أن الحداثة تتطلب تحويل الأعراق المتنوعة إلى دول قومية موحدة تتمتع بلغة ومواطنة مشتركة. وقد تم الترويج لفكرة ارتباط الإثنية بالتخلف، مستلهمين من النموذج الفرنسي في بناء الدولة، مما أدى إلى استبعاد الإثنية من الخطاب السياسي العام، وتعد إثيوبيا مثالًا بارزًا على تطبيق هذه الفكرة بشكل صارم، حيث لم تحرم عرقياتها المتعددة من حقوقها الثقافية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل جعلت التماهي مع الثقافة الأمهرية، سواء في اللغة أو السياسة، الوسيلة الوحيدة لتولي المناصب العامة ، ومع الإطاحة العنيفة بحكومة منغيستو هيلاماريام في عام 1991، شهدت الهيكلية السياسية الإثيوبية تحولًا كبيرًا [12] واشتمل هذا التحول على مقاربة جديدة باستخدام الإثنية مبدأ تنظيميًا أساسيًا للدولة في هيكلياتها السياسية والفيدرالية، وهو أمر غير مسبوق في إفريقيا، بل يُعتبر راديكاليًا من حيث تثبيت مبدأ تقرير المصير للوحدات الإقليمية الفيدرالية في الدستور الجديد وفيما يلي سنتناول هذا المطلب كالاتي :-

اولاً- اسباب وادارة النزاع في اثيوبيا

Conflict resolution and management in Ethiopia

ان النظام الفيدرالي في إثيوبيا نشأ في أعقاب سقوط نظام منغستو هايلي مريام عام 1991، عندما تولى "الائتلاف الثوري الديمقراطي للشعوب الإثيوبية" (EPRDF) بقيادة جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF) السلطة، وبدأ في إعادة هيكلة الدولة على أسس جديدة وما قبل عام 1991 ، كانت إثيوبيا دولة مركزية تهيمن عليها النخبة الأمهرية، مع تهميش واضح للقوميات الأخرى، مما أدى إلى تصاعد الحركات الانفصالية والتمردات المسلحة وبعد ذلك اعتمدت الحكومة الجديدة دستورًا فيدراليًا عام 1995، الذي يُعد من أكثر الدساتير تطرفًا في منح القوميات حق تقرير المصير، بما في ذلك الانفصال واستند إلى الفكر الماركسي-اللينيني، خاصة في ما يتعلق بحقوق القوميات، مستلهمًا من تجربة الاتحاد السوفيتي في التعامل مع التعددية، وتم تقسيم البلاد إلى أقاليم إثنية، لكل منها حكومته وبرلمانه، مع الاعتراف بلغاته وثقافته الخاصة [13] وتواجه الجماعات العرقية التي تتعرض لمعاملة غير عادلة أو غير متساوية مشاعر الاستياء، مما يدفعها في بعض الاحيان إلى السعي لتحسين أوضاعها في ظل التمييز والاضطهاد وفي هذا السياق، اقترح الكاتب السياسي هارف في عام 2004 خمسة مبادئ لإدارة الصراعات السياسية بين الأمم والقوميات والشعوب في المجتمعات غير المتجانسة [14] وهي كالتالي:

أ- ينبغي على الدول والمجتمع المدني الاعتراف بحقوق الأقليات وتعزيزها، مع ضرورة عدم وجود أي شكل من أشكال التمييز بناءً على الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين. يجب أن تتمتع الأقليات بحق

([12])Habtu, Alem . 2003. "Ethnic Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future Prospects." International Conference on Devolopment Studies in Ethiopia. Center for African Devolopment Policy Research. 10. Accessed Novermber 23, 2020.

([13]) جمال زكريا قاسم ((الأصول التأريخية للعلاقات العربية الأفريقية)) ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1996 ، ص 162

([14]) ديستا جبريميدين، 2020 ، الصراع في تيغراي: لماذا تتصاعد المخاوف من اندلاع حرب أهلية في إثيوبيا؟، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020 ، تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/كانون الأول 2020

حماية وتعزيز مصالحها الجماعية، ويتعين سن قوانين لمكافحة التمييز وتطوير سياسات تشجع على تمثيل الأقليات.

ب- يُعتبر بناء المؤسسات الديمقراطية وتقاسم السلطة من أفضل الوسائل لحماية حقوق الجماعات. يجب أن يتمتع جميع الأفراد بحقوق مدنية وسياسية متساوية، مع اعتماد وسائل سلمية لحل النزاعات المدنية وتطبيق مبدأ اللامركزية.

ت- تُحل الصراعات المتعلقة بحق تقرير المصير من خلال المفاوضات وتطبيق نظام الحكم الذاتي داخل الدولة. ويُعزز ذلك من خلال الاعتراف بالحقوق الجماعية وتوفير الأطر المؤسسية اللازمة لتحقيقها، مما يسهم في تحسين عملية صنع القرار الحكومي.

كما ان إدارة الصراعات تعني التدخل بهدف منع تفاقمها وتجنب آثارها السلبية، لا سيما تلك الصراعات العنيفة (جامعة السلام، 2005). كما تشمل هذه الإدارة احتواء الصراعات لتقليل حدتها من خلال إعادة توجيه القضية وإعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف المتنازعة، فضلاً عن القضاء على دوافع الصراع ومنع انزلاقها إلى العنف. يتم ذلك من خلال تشجيع التغيرات السلوكية الإيجابية بين الأطراف المعنية [15] ومن المهم الإشارة إلى أن التنوع أو الفيدرالية اللغوية والعرقية لا تؤدي بالضرورة إلى نشوب الصراعات بين الأمم أو القوميات أو الشعوب، كما يتضح من تجارب بلجيكا وكندا وسويسرا. ويعتبر النظام الفيدرالي من أنجح الوسائل لاحتواء الصراعات التي قد تنشأ داخل المجموعات لأنه يستوعب الاختلافات في المناطق متعددة الأعراق. وقد أظهرت النتائج أن الحكم الذاتي وزيادة مستوى المشاركة يمكن أن يقللا من المطالب الداعية إلى الانفصال وتوجد العديد من المحافل والمجالس التي تتيح للحكومات الفيدرالية عقد لقاءات ومناقشة القضايا المشتركة، بما في ذلك الصراعات ومن بين هذه المحافل منتدى رؤساء المجالس المشتركة ومنتدى الحوار كما يبدأ الدستور الحالي لجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بالتاكيد على الممارسة الكاملة والحرة في تقرير المصير لجميع شعوب وقوميات وأمم أثيوبيا وكذلك أشار إلى كل يتعلق بالتعددية الثقافية واللغوية والحكم الذاتي للأقاليم وفصل الدين عن الدولة والشفافية مسائلة الحكومة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وهيكل الولايات والمناطق الفيدرالية وتقسيم السلطات والهدف من ذلك " تحويل الدولة الإمبراطورية إلى دولة ديمقراطية ذو تعددية عرقية من أجل ضمان ألا تفكر أي جماعة (امة او قومية او شعب) في الانفصال أو ترغب فيه كما تم منح الاستقلال الثقافي واللغوي والسياسي على مستوى الاقليم والمنطقة والمقاطعة ، كما أسس الدستور فيدرالية (للامم والقوميات والشعوب) ومنحها استقلالاً كاملاً ومساواة في حين حافظ على وحدة البلاد وتم تشكيل تسع مقاطعات مبنية على (الامم والقوميات والشعوب) وهي آفار ، اوروموا ، امهارا ، تايجي ، سومالي ، بينشانجول ، جوموز ، الشعوب والقوميات الجنوبية ، جامبيلا وهراري ، وتعتبر أديس ابابا وداري داوا منطقتين حضريتين وهناك العديد من الجماعات (امم وقوميات وشعوب) (حوالي 50 جماعة عرقية) في أماكن ومقاطعات ومناطق بالاضافة الى ان هناك جهوداً كبيرة بذلت من قبل واضعي الدستور الأثيوبي لإنهاء الهيمنة والاضطهاد وتطبيق مبدأ المساواة لكل المواطنين والجماعات (الامم والقوميات والشعوب) وتفويض السلطة وتشجيع تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات وهذه الجهود تستحق الثناء والتقدير [16]

ثانيا ـ ازمة الاستقرار السياسي في اثيوبيا

Political stability crisis in Ethiopia

تعد إثيوبيا من أكثر الدول تنوعًا عرقيًا في إفريقيا، حيث تضم أكثر من 80 مجموعة إثنية، ولكل منها لغتها وثقافتها ومناطقها الجغرافية الخاصة، وتم تقسيم إثيوبيا إلى أقاليم إثنية، لكل إقليم قومية مهيمنة، مثل إقليم أوروميا للأوروموا، وتيغراي للتيغراي، وأمهرة للأمهرة وهذا التقسيم يعكس التركيبة العرقية، لكنه أدى أيضًا إلى نزاعات حدودية وصراعات سياسية بين الأقاليم.

([15]) علي عباس حبيب ،"الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا" ،مكتبة مدبولي،القاهرة، 1999 ،ص 309

([16])Roger Blench, Selbut Longtau ,Umar Hassan and Martin Walsh , The Role of Traditional Rulers in Conflict Prevention and Mediation in Nigeria , DFID, Nigeria, 09 November 2006.15-25

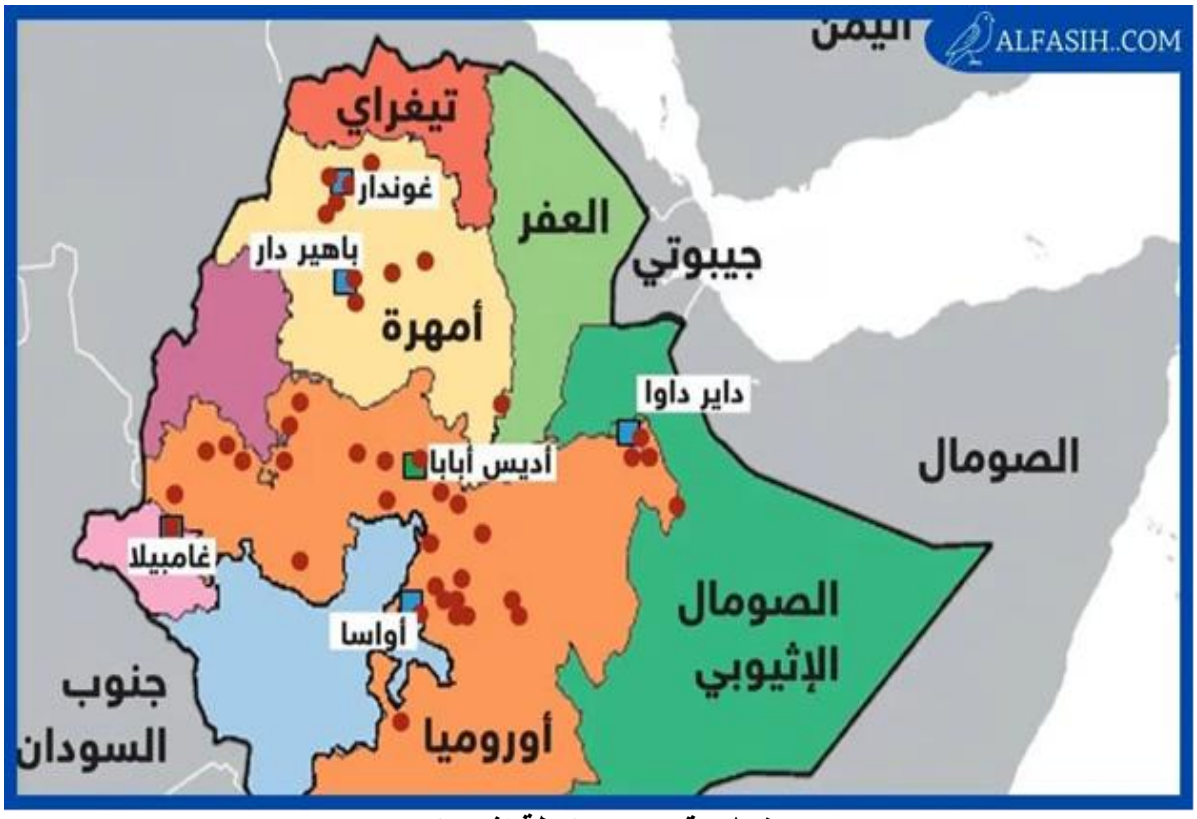

شكل رقم (1) خارطة اثيوبيا

ومن أبرز مكونات الخارطة الإثنية والعرقية في البلاد :

المجموعة العرقية	النسبة التقريبية من السكان	مناطق التركز
الاورمو	% 34.4	اقليم اوروميا(وسط وجنوب البلاد)
الامهرة	%27	شمال ووسط اثيوبيا
الصوماليون	% 6.2	اقليم الصومال الاثيوبي (شرق البلاد)
التيغراي	%6.1	اقليم تيغراي (شمال البلاد)
السيداما	%4	جنوب اثيوبيا
الغوراغي	%2.5	جنوب غرب اثيوبيا
الولاياتا	%2.3	جنوب اثيوبيا
العفر	%1.7	شمال شرق اثيوبيا

شكل رقم (2) مكونات الخارطة الاثنية والعرقية

من اعداد الباحث بالاعتماد على مصدر//

Terrence Lyos, Ethiopia Assessing Risks to Stability, Washington: Center) .For Strategic& International Studies, Jun 2011, p 75

وهذا يعني ان النظام الفيدرالي الإثيوبي قائم على أسس إثنية، قد يواجه مجموعة من التحديات البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تهدد استقراره ووحدته، ومنها عدم الاستقرار السياسي الذي يعد من أكثر المفاهيم السياسية غموضًا وتعقيدًا، حيث يشير إلى عدم استقرار الحكومة أو التغيرات السريعة والمتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة الى أن هذا المفهوم الى معنى التحولات في الإطار النظامي للدولة، مثل الانتقال من حكم مدني إلى حكم عسكري، والعكس، كما يمكن أن يتسع المفهوم ليشمل أشكالًا متعددة من العنف السياسي، مثل أعمال الشغب والمظاهرات والاضطرابات والحروب الأهلية والحركات الانفصالية. في الواقع، يُعبر لجوء الجماهير إلى الشغب والمظاهرات عن السخط الشعبي تجاه السلطة الحاكمة وقراراتها، وقد يمثل بداية لحركة عنيفة تهدف إلى الإطاحة بالحكم كما تُعتبر الحروب الأهلية والانفصالية من أشد أشكال العنف السياسي تتجلى صور عدم الاستقرار السياسي في

الدول التي تعاني من انقسامات داخلية حادة، خصوصًا عندما يفشل النظام القائم في معالجة التوترات الناجمة عن هذه الانقسامات. وقد يظهر هذا العجز في نهاية النظام أو حتى في انهيار الدولة نفسها، يُعتبر الاحتجاج أحد الأساليب التي استخدمتها القوميات والشعوب الإثيوبية في مواجهة الأنظمة السياسية. وهو يمثل مرحلة جديدة من الانتقال من حالة الخضوع والامتثال إلى تبني ممارسات الرفض والاحتجاج [17] لقد نظمت العديد من الجماعات الإثنية في إثيوبيا احتجاجات ومظاهرات واسعة النطاق، سواء ضد الأنظمة السياسية الأمهَرية المسيطرة سابقًا أو ضد سيطرة التيغراي الحالية. ومن المعروف أن الحكومات السابقة في إثيوبيا واجهت تحديات كبيرة في محاولة احتواء الضغوطات التي فرضتها الجماعات الإثنية، التي كانت تتسم بعدم القدرة على التنبؤ بتصرفاتها ومع ظهور العديد من الجماعات السياسية ذات التوجه الإثني التي تنادي بحقوقها وحرياتها، أصبحت الأنظمة السياسية التي حكمت إثيوبيا تسعى إلى منع وتقييد نشاط هذه الجماعات، حيث اعتبرت ذلك تهديدًا حقيقيًا لاستقرارها السياسي. يتضح ذلك من خلال طبيعة الواقع السياسي في إثيوبيا. ولقد كانت الجماعات الاثنية بعد عام 1991، وقد كانت الجماعات الإثنية تأمل في إنشاء نظام يضمن حقوقها، لكن تلك الآمال لم تتحقق كما كانت تتوقع، وسرعان ما اندلعت الاحتجاجات والمظاهرات في العاصمة أديس أبابا ومناطق أخرى، حيث شهدت البلاد اضطرابات غير مسبوقة، ولم تكن هناك حركة سياسية منظمة وراء هذه الأحداث، بل كانت لكل جماعة مطالبها الخاصة، التي كانت في الأساس اقتصادية وليست سياسية. وقد واجه النظام هذه الاحتجاجات بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أسفر عن سقوط ما بين 600 و1000 ضحية، بالإضافة إلى عمليات اغتيال واعتقالات في صفوف الاتحاد الكوني، وهو اتحاد يضم جميع عمال إثيوبيا [18] وقد انتشرت حركة التمرد في إثيوبيا بشكل واسع في الآونة الأخيرة أي عندما استحوذت جبهة تيغراي على الحكم ما بين 1991 و2018، فككت الجيش الأحمر وضمت عناصره للجيش الاتحادي، وسجنت قادته السياسيين، خاصة مع تزايد المعارضة الإثيوبية واستمرار المظاهرات التي تطالب بتغيير الحكومة، نتيجة لما وصفوه بانتشار الفساد وسوء توزيع الثروات، فضلاً عن سيطرة الأقلية التجارية على موارد الدولة ومع ذلك، تعاملت السلطات مع هذه الاحتجاجات بمزيد من القمع وفرض إجراءات أمنية مشددة وان موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها إثيوبيا، وما زالت تعاني منها، تشكل تهديدًا حقيقيًا على استقرار البلاد.

ثالثا- جبهة التيغراي: من أزمة الهوية إلى الحرب الداخلية

The Tigray Front: From Identity Crisis to Civil War

يتناول هذا الجانب دوافع قادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، التي تسيطر على السلطة منذ الإطاحة بالنظام العسكري في عام 1991، وهي المسؤولة عن تصميم وتنفيذ الفيدرالية في إثيوبيا. وقد أسست جبهة التحرير التيغرية هذه الجبهة باعتبارها الأكثر تأثيرًا، نظرًا لدورها في هزيمة النظام العسكري ، وتستند فكرة جبهة التحرير التيغرية إلى أن الدولة الإثيوبية الحديثة قامت على الهيمنة، حيث تم فرض اللغة والدين والثقافة من قبل النخبة الأمهرية الحاكمة، وقد أدى ذلك إلى معاناة الجماعات العرقية المختلفة من التعصب العرقي والكراهية والشعور بالدونية القومية. وبناءً على ذلك، ترى جبهة التحرير التيغرية أنه يجب فصل إثيوبيا إلى مناطق مستقلة وإعادة تجميعها لاحقًا على أساس احترام هويات واستقلالية كل مجموعة [19] كما يعود نجاح جبهة التحرير التيغرية في قتالها ضد النظام العسكري إلى حشد مؤيديها وراء أيديولوجية القومية التيغرية، فكانت أكثر تجانساً، ومعظم

([17])Terrence Lyos, Ethiopia Assessing Risks to Stability, Washington: Center For Strategic &International Studies, Jun 2011, p 2.

([18]) ابراهيم أحمد نصر الدين وجلال محمود رافت، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، ب. ط ، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1985 ، ص ص 74-75

([19])Stewart, Phil. 2020. Exclusive: U.S. says reports of Eretrean troops in Ethiopia's Tigray are 'credible'.December11. Accessed -troops-eritrean-of-reports-says-us-exclusive/exclusive-usa-eritrea-conflict-article/ethiopiahttps://www.reuters.com/December 2020, 2020. https://www.reuters.com/article/ethiopia-conflict-eritrea-usa-exclusive/exclusive-us-says-reports-of-eritrean-troops-in-ethiopias-tigray-are-credible-idUSKBN28L06R/

سكانها يتشاركون لغة واحدة وديانه واحدة وكان من المتوقع، إقناع النخبة السياسية التيغرية للحركات الأخرى بأن الاستقرار المستقبلي والسلامة الإقليمية للبلد يعتمدان على منح هذه الأعراق الحكم الذاتي الإقليمي، علاوة على ذلك أن القيادة التيغرية لم تكن أقل تشبعاً من سابقاتها بأيديولوجية السيطرة المركزية، التي كانت المفهوم السائد للحكم في إثيوبيا منذ النصف الأخير من القرن الحادي وأخيراً ، يبدو أن أثر المذهب الماركسي اللينيني، وما يشتمل عليه من حق تقرير المصير القومي، بما في ذلك حق الانفصال، والذي كان جزءا من حقائبهم السياسية منذ أيامهم كناشطين طلابيين في حركة الطلاب الإثيوبيين في الستينات والسبعينات، واضح في الجو السياسي العام في إثيوبيا آنذاك [20]

وبعد 27 عامًا من حكم الائتلاف الحاكم، ومع الاستقرار السياسي والأمن النسبي الذي شهدته إثيوبيا مقارنة بجيرانها مثل الصومال والسودان، لا تزال هناك أصوات تنادي بالتغيير. وتبرز بشكل خاص القومية الأورومية، التي تعتبر تلك الفترة حقبة مظلمة تميزت بسيطرة مجموعة من التيغراي على السياسة والجيش والاقتصاد، حيث استغلوا ذلك لمصالحهم الشخصية وقد أدى هذا إلى حرمان الأجيال الشابة من فرصة المشاركة في الحياة السياسية. وخلال هذه الفترة، تفاقمت الانقسامات والصراعات العرقية، حيث خرج شباب الأورومو إلى الشوارع احتجاجًا على خطط الحكومة الفيدرالية لتوسيع العاصمة أديس أبابا وضم أجزاء من إقليم أوروميا إليها. وقد أدى ذلك إلى اندلاع أعمال عنف عرقي في مناطق أخرى من إثيوبيا، مما جعل البلاد تقترب بسرعة من حالة من الفوضى غير القابلة للسيطرة .من المعروف أن آبي أحمد علي رئيس وزراء اثيوبيا يعد اول رئيس ينتمي إلى القومية الأورومية، وقد قام بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية أثرت سلبًا على مصالح قادة التيغراي ، نتيجة لذلك، اتهمته جبهة تحرير التيغراي بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، خاصة بعد دمجه وتغيير الأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم إلى حزب جديد، مما اعتبرته الجبهة تهديدًا لوجودها زاد من حدة الخلاف قرار الحكومة بتأجيل الانتخابات، مما دفع جبهة تحرير التيغراي إلى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مستقلة دون الرجوع إلى أديس أبابا ومن كل هذه العوامل ساهمت في تمهيد الطريق للعملية العسكرية التي شنتها الحكومة المركزية في منطقة التيغراي في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وبعد قصف مدفعي استمر لمدة يوم على مدينة مكيلي، عاصمة الإقليم التي يبلغ عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة، أعلنت القوات الفيدرالية سيطرتها على المدينة وأجزاء أخرى من الإقليم. كما تشير التقارير الإخبارية إلى وجود تورط عسكري إريتري في الصراع في منطقة تيغراي، رغم نفي البلدين لذلك، بالإضافة إلى دخول قوات سودانية إلى أراض متنازع عليها مع إثيوبيا وفي ظل هذه الظروف، وفي سابقة تاريخية، استقال هيلاماريام من منصب رئيس وزراء إثيوبيا ورئاسة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في 4 يناير/كانون الثاني 2018. وقد تم الانتقال السلمي للسلطة وسط الاضطرابات المجتمعية. في 27 مارس/آذار 2018، تم انتخاب آبي أحمد رئيسًا للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، وتبعه تعيينه رسميًا كرئيس للوزراء في 2 أبريل/نيسان 2018 [21]

الخاتمة Conclusion

وفي خاتمة بحثتنا وعبر ما تضمنه من مطلبين تناول الاول منه الاطار النظري للفيدرالية والنزاعات الاثنية اما المطلب الثاني فتناول إثيوبيا والنظام الفيدرالي التوازن المعقد بين التنوع الإثني والوحدة الوطنية فأنه يمكن القول: ان الصراعات الإثنية في إفريقيا بشكل عام وفي اثيوبيا بشكل خاص من أبرز العوامل التي أعاقت تقدم القارة، وأسهمت في تأخرها الاقتصادي والاجتماعي مقارنة ببقية قارات العالم. يعود ذلك إلى المرحلة التي مرت بها خلال فترة الاستعمار، حيث اتبعت القوى الاستعمارية سياسات تفرقة بين المجتمعات، مما ساعد على تكريس مصالحها غير المشروعة على

([20])Mohiedeen, Naba. 2020. Sudanese Military enters disputed lands neighboring Tigray region. December 5. Accessed December 15, .region-tigray-neighboring-lands-disputed-enters-tarym https://www.voaafrica.com/a/africa_sudanese-military-enters-disputed-lands-neighboring-tigray-region/6199221.html

([21])Waal, Alex. 2020. Tigray crisis viewpoint: Why Ethiopia is spiralling out of control. November 15. Accessed December 12, 2020. https://www.bbc.com/news/world-africa-54932333

حساب مقدرات المجتمع الإفريقي. وقد أدى ذلك إلى اندلاع العديد من الصراعات والأزمات، وكان من أخطرها تلك الصراعات الإثنية التي اتسمت بطابع التعقيد اذ ان العديد من الأحداث الجارية في إثيوبيا إلى طبيعة النظام الفيدرالي وآلية إدارته من قبل الأنظمة المتعاقبة. فقد أدت المقاربة القائمة على "أمهرة" العرقيات الإثيوبية، والتي منعت هذه العرقيات من ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، إلى حمل السلاح ضد الحكومات المتعاقبة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم انتشار الأيديولوجية الستالينية اللينينية وتطبيقها في تشكيل القوميات والفيدرالية في تحول إثيوبيا إلى نظام فيدرالي يتميز ظهور النظام الفيدرالي في إثيوبيا عن نظرية البنية التحتية لدانيال زبلات ونظرية وليان فيكر حول السيطرة والتوسع، لكنه يتماشى مع نظرية عقدة الهوية العرقية لكل من مالكوم فيلي وإدوار روبن ومع ذلك، يتطلب فهم أسباب ظهور الفيدرالية في إثيوبيا تحليلًا أعمق وتطوير نظريات جديدة حول هذا الموضوع تظل إثيوبيا، بنظامها السياسي الفيدرالي الذي يثير العديد من التساؤلات لدى النخبة الإثيوبية، جزءًا من المشكلة بدلاً من الحل، مما يجعلها مؤثرة في منطقة القرن الإفريقي. وستظل هذه المنطقة تراقب ما يحدث في إثيوبيا بترقب وحذر.

التوصيات Recommendations

1- هناك حاجة ملحة إلى وجود التزام قوي وتنفيذ حقيقي وعملي لبنود الدستور ، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الفيدرالي الأثيوبي ووزارة الشؤون الفيدرالية بذلا جهوداً في احتواء وادارة الصراعات كما أن هناك جهوداً تبذل في سبيل تحقيق السلام والاستقرار ونشر العدالة الاجتماعية والثقة بين الجماعات (الامم والقوميات والشعوب) المختلفة .

3-يجب ملاحظة أن هناك عدم نضج في النظام الفيدرالي من الريف إلى المستوى الوطني في تفسير وتطبيق الدستور والقوانين المختلفة وتوازن الوحدة مع التنوع والميل نحو التعصب العرقي ووجود بعض نقاط الضعف في احتواء ومنع الصراعات .

ويجب تعزيز جهود بناء القدرات ، وأن تشمل الجهود الرامية إلى التعامل مع التنوع بين الجماعات و التعريف بالمزايا التي توفرها الوحدة والتشابه بين المجموعات (الامم والقوميات والشعوب) كون التشابهات أكثر من الاختلافات الكامنة في أوساط الجماعات (الامم والقوميات والشعوب) في أثيوبيا .

4-يجب أن يتم تدريب وتثقيف الأفراد على مستوى المقاطعات والأماكن والأقاليم على القضايا المتعلقة بالسلم وحقوق الإنسان وثقافة إحلال السلام ومنع الصراعات وتشجيع مبدأ الحوار والاتصال كما يجب إدماج الاستراتيجيات الحديثة والدستور مع الاساليب التقليدية في حل الصراعات .

1- ان فرضيات التواصل للنظرية الأجتماعية – السيكولوجية تقدم دليل مجرب بأن الشعوب ذات التنوع (جماعات إجتماعية ،امم او قوميات او شعوب يتعارفون مع بعضهم البعض (التنافس بين الثقافات) ويستطيعون العيش والعمل مع بعض والتفاعل والانتقال ويمتلكون اهداف متشابهه ومعاملة متساوية وهذا من شأنه أن يقلل من حدة العصبية والتمييز . وهناك حاجة إلى تظافر الجهود الوطنية وتطوير وزيادة الاتصال والتعاون بين الجماعات .

قائمة المراجع List of sources

اولا – الكتب العربية

1- ابراهيم أحمد نصر الدين وجلال محمود رافت، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، ب. ط ، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1985

2- اسماعيل الغزال: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ط1، بيروت، 1982.

3- جمال زكريا قاسم ((الأصول التأريخية للعلاقات العربية الأفريقية)) ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1996 .

4- كمال الغالي: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية، جامعة دمشق، ط2، 1976.

5- محمد عمر مولود: الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنموذج سياسي (العراق انموذجا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2009.

6- رونالد ل. واتس: الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، ت/ غالي برهومة، ومها البسطامي ومها تكلا، طبعة خاصة، كندا.

7- ابراهيم عبد العزيز شيحا: النظم السياسية (الدول والحكومات)، منشاة المعارف الاسكندرية، 2003
8- . علي عباس حبيب ،"الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا" ،مكتبة مدبولي،القاهرة، 1999
9- هشام محمود الأقداحي ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2008.
10- محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 .

ثانيا – البحوث والدراسات

1- حسين بن حمزة (تحرير): الفيدرالية، نشأتها ونظامها السياسي، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2007.
2- عبد الحكيم عموش ، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1994.
3- ديستا جبريميدين، 2020 ، الصراع في تيغراي: لماذا تتصاعد المخاوف من اندلاع حرب أهلية في إثيوبيا؟، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020 ، تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/كانون الأول 2020
4- حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر 2004 .

ثالثا – المصادر الانكليزية

1- Habtu, Alem . 2003. "Ethnic Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future Prospects." International Conference on Devolopment Studies in Ethiopia. Center for African Devolopment Policy Research. 10. Accessed Novermber 23, 2020
2- Terrence Lyos, Ethiopia Assessing Risks to Stability, Washington: Center For Strategic& International Studies, Jun 2011.
3- Roger Blench, Selbut Longtau ,Umar Hassan and Martin Walsh , The Role of Traditional Rulers in Conflict Prevention and Mediation in Nigeria , DFID, Nigeria, 09 November 2006.15-25
4- Stewart, Phil. 2020. Exclusive: U.S. says reports of Eretrean troops in Ethiopia's Tigray are 'credible'.December 11. Accessed -troops-eritrean-of-reports-says-us-exclusive/exclusive-usa-eritrea-conflict-article/ethiopiahttps://www.reuters.com/December 2020. 2020. https://www.reuters.com/article/ethiopia-conflict-eritrea-usa-exclusive/exclusive-us-says-reports-of-eritrean-troops-in-ethiopias-tigray-are-credible-idUSKBN28L06R.
5- Mohiedeen, Naba. 2020. Sudanese Military enters disputed lands neighboring Tigray region. December 5. Accessed December 15, .region-tigray-neighboring-lands-disputed-enters-tarymil https://www.voaafrica.com/a/africa_sudanese-military-enters-disputed-lands-neighboring-tigray-region/6199221.html
6- Waal, Alex. 2020. Tigray crisis viewpoint: Why Ethiopia is spiralling out of control. November 15. Accessed December 12, 2020. https://www.bbc.com/news/world-africa-54932333.

Federalism And Ethnic Conflicts: Ethiopia After 2020 As A Model

Teacher. Ali Abbas Obaid
University of Baghdad - College of Political Science - Department of Political Systems

Abstract

Managing ethnic conflicts in modern federal systems is a complex subject that requires a deep understanding of the political and social structures of multiethnic states. Federalism is used as a tool to manage ethnic diversity, but it faces significant challenges in achieving political and social stability. In Africa, federalism has demonstrated limitations in managing ethnic conflicts. Because federal institutional design does not meet the standards required to effectively manage diversity, federalism is often confused with decentralization, leading to unsatisfactory results in managing ethnic conflicts. Federalism, as a tool for managing ethnic conflicts, faces significant challenges in achieving political and social stability in multiethnic states. Experiences in Africa India and Ethiopia demonstrate that federalism alone is not sufficient to resolve ethnic conflicts. It must be supported by strong democratic institutions and a flexible institutional design that adapts to specific circumstances. Ethiopia, under its federal system, has witnessed a marked increase in ethnic conflicts since 2020. This system, established after the fall of the military regime in 1991, aims to grant autonomy to various ethnic groups. However, this structure has exacerbated conflicts between these groups.

Keywords research : Federal system, ethnic conflicts, self-rule.